

Distr.: General
22 May 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، من ١ إلى ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

مرفق طيه التقرير الوطني لفييت نام عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل تقديمه إلى الاستعراض الوزاري السنوي الذي سيعقد أثناء الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠١٣ (انظر المرفق).

وأكون ممتناً لو تكرمت بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) لي هواي ترونغ

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

التقرير الوطني لفييت نام لعام ٢٠١٣

(تقرير مرفوع إلى الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي)

موجز تنفيذي

الحد من الفقر - حدث فييت نام من الفقر بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير. وانخفض معدل الفقر^(١) من ٥٨,١ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ١٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٠. والحد من الفقر بهذه الصورة المثيرة للإعجاب هو نتيجة النمو الاقتصادي القوي، وتحرير التجارة، وكذلك سياسات الحد من الفقر التي تستهدف الفئات المحرومة مباشرة. ومع ذلك، تختلف معدلات الحد من الفقر باختلاف المجموعات والمناطق. ولكن الحد من الفقر ليس مستداماً. فلا يزال جزء من الأقليات العرقية وسكان المناطق الريفية يعانون من الفقر المزمن ولا يستفيدون كثيراً من النمو الاقتصادي ومن سياسات الدعم. ويبدو أن الفقر في المناطق الحضرية مشكلة ناشئة بسبب التدفق الكبير للمهاجرين من الأرياف وسرعة عملية التحضر.

التعليم - لقد تمكن البلد من تعميم التعليم الابتدائي^(٢). فبحلول عام ٢٠١٢، بلغت المعدلات الصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي ٩٧,٧ في المائة، وبلغت المعدلات الصافية للالتحاق بالتعليم الإعدادي ٨٧,٢ في المائة. ويستمر عدم المساواة في الحصول على التعليم بين الأغلبية والأقليات، وبين المهاجرين وغير المهاجرين، وكذلك بين سكان الأرياف وسكان الحواضر. وتمثل جودة التعليم تحدياً بالغ الأهمية، ولا سيما في التدريس والتعلم. وهناك حاجة ماسة إلى إصلاحات تعليمية في هذين المجالين وإلى تحسين المرافق المدرسية لضمان قدرة نظام التعليم على مواكبة الاقتصاد المتغير بسرعة.

المساواة بين الجنسين - لقد تحققت المساواة بين الجنسين في مستوى التعليم الثانوي، لكن التفاوت واضح في مستوى التعليم العالي. ففرص حصول الذكور على العمل اللائق تفوق تلك المتاحة لنظيراتهم من الإناث. ومن المرجح أن تعمل الإناث في الأعمال الزراعية والأعمال التي تتطلب مهارات منخفضة مقارنة بالأعمال التي يؤديها الذكور. وقد انخفضت نسبة تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية إلى ٢٤,٤ في المائة في عام ٢٠١١. وتمت صياغة

(١) باستخدام خط الفقر الذي حددته حكومة فييت نام للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

(٢) يُحدد تعميم التعليم الابتدائي بالمعيار الوطني لفييت نام (٨٠ في المائة).

الاستراتيجية الوطنية الأولى والبرنامج الوطني الأول بشأن المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ من أجل زيادة الوعي الاجتماعي بأهمية المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الصحة - شهدت الحالة الصحية العامة في فييت نام تحسنا كبيرا. فقد انخفضت معدلات وفيات الأطفال إلى ٢٣ في الألف من المواليد بحلول عام ٢٠١٢، وتقهقرت بأكثر من الثلثين منذ عام ١٩٩٠، وقد حقق البلد الهدف الإنمائي للألفية في مكافحة الملاريا والوقاية منها. وتحفز جهود الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته تقدما في تحديد حالات الإصابة وتوفير العلاج في الوقت المناسب. وتعرب الحكومة عن التزامها بتوسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية ومعالجة المشاكل الصحية الناشئة عن طريق إدماج الرعاية الصحية على سبيل الأولوية في الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية، وتنفيذ برامج وطنية محددة الهدف تتعلق بالرعاية الصحية. ولا يزال القطاع الصحي يواجه مشاكل مع انخفاض جودة الرعاية الصحية والتفاوت في إمكانية الحصول عليها من منطقة إلى أخرى.

الاستدامة البيئية - أصبح تغير المناخ أحد أكثر المسائل صعوبة بالنسبة للسنوات المقبلة. فالكوارث المتصلة بالمناخ تحدث بتواتر أكبر، مما يشكل تهديدا هائلا للاقتصاد وللملايين من الأفراد الذين ينتمون إلى أضعف المجموعات. وقد اعتمد البلد برامج متعددة للاستجابة لتغير المناخ خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، تشمل تخفيف آثاره والتكيف معه. كما تتلقى فييت نام مساعدة تقنية ومالية كبيرة من المنظمات والوكالات الدولية من أجل التصدي لتغير المناخ، مثل استخدام الطاقة المتجددة والحد من غازات الدفيئة.

الشراكة العالمية من أجل التنمية - حققت فييت نام تقدما كبيرا في بناء الشراكة العالمية. فقد نجح البلد في الاضطلاع بدور رئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٠، ووفى بالتزاماته أمام منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة والتنمية. والجهود المبذولة لإقامة شراكات دولية ساعدت فييت نام على اجتذاب الاستثمار الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية، وعلى الاستفادة من فرص تحرير التجارة، مما ييسر عمليات النمو الاقتصادي والحد من الفقر في نهاية المطاف.

العلم والتكنولوجيا والابتكار - سرّعت الحكومة الفيتنامية الجهود المبذولة لوضع الإطار القانوني الشامل للنهوض بالعلم والتكنولوجيا. وقد أحدث تطبيق الابتكارات العلمية والتكنولوجية على نطاق واسع تحولا شاملا في جميع جوانب المجتمع والاقتصاد. وأثمرت إصلاحات آليات إدارة الدولة تحسنا كبيرا في الإنتاجية العامة للاقتصاد وفي القدرات المحلية للبلد.

الجزء ألف - تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية

الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية: القضاء على الفقر المدقع والجوع

١-١ التقدم المحرز

أحرزت فييت نام تقدماً ملحوظاً في جهودها الرامية إلى الحد من الفقر على مدى العقدين الماضيين. وقد حقق البلد الهدف ١ المتمثل في القضاء على الفقر المدقع والجوع. وانخفض معدل الفقر من ٥٨,١ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ١٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٠^(٣). وإن سرعة الحد من الفقر في فييت نام مثيرة للإعجاب: فقد انتُشل أكثر من ٤٣ مليون شخص من وهدة الفقر خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٨. ويتبين اتجاه التناقص الكبير في مقاييس الفقر الثلاثة الأكثر أهمية وهي: حالات حدوث الفقر، وفجوة الفقر، وشدة الفقر.

وإلى حد كبير، نتج التقدم الملحوظ عن النمو الاقتصادي السريع في الآونة الأخيرة، وكذلك عن تركيز الحكومة القوي على الحد من الفقر واستمرارها في إيلاء الأولوية له على مدى العقود الأخيرة. والأهم من ذلك أن النمو الاقتصادي السريع وتحرير التجارة، مدعومين بسياسات الاقتصاد الكلي مثل الإصلاحات الزراعية والتجارية، خلقا ملايين فرص العمل، مما وفر الدخل ويمكن من انتشال ملايين الناس من وهدة الفقر. وثانياً، ساعدت برامج وسياسات الحد من الفقر أكثر الناس ضعفاً على المشاركة بنشاط أكبر في عملية التنمية الاقتصادية.

٢-١ السياسات الوطنية

إن النجاح في الحد من الفقر في فييت نام هو نتيجة للنمو الاقتصادي الحثيث خلال العقدين الماضيين. وقد فتح تحرير التجارة فييت نام للأسواق الدولية وعزز التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي. كما أن انضمام فييت نام إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٧ رفع الحواجز التجارية ويسر تصدير السلع التي توفر مزايا نسبية، وهذا بدوره وفر فرص العمل للعمال ذوي المهارات المتدنية. وعلى الرغم من تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، حافظت فييت نام على معدل نموها المرتفع، مع ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي بلغ ٦,١ في المائة في عام ٢٠١٢^(٤). وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢، بلغ متوسط

(٣) الدراسة الاستقصائية بشأن مستويات معيشة الأسر في فييت نام لعام ٢٠١٠، مكتب الإحصاءات العامة، باستخدام خط الفقر الذي حددته حكومة فييت نام للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

(٤) مكتب الإحصاءات العامة، ٢٠١٢.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لفييت نام ٦,٣ في المائة^(٥). وقد أسفر سير النمو الاقتصادي عن إنشاء الملايين من الوظائف للعمال ذوي المهارات المنخفضة والعالية، فضلاً عن الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وقد ارتفع معدل العمالة للسكان العاملين البالغين من العمر ١٥ عاماً وأكثر من ٦٨,٣ في المائة إلى ٧٥,٤ في المائة^(٦). ويُحدث النمو الاقتصادي الحثيث أثراً إيجابياً مباشراً في الحد من الفقر.

وبالإضافة إلى سياسات الاقتصاد الكلي الإنمائية، وُضع عدد كبير من سياسات الدعم التي تلبى على وجه التحديد احتياجات الفئات المحرومة، ولا سيما مجموعات الأقليات العرقية. وساعدت البرامج الوطنية للتدريب أثناء العمل والتدريب المهني على زيادة قابلية العمال للتوظيف، فضلاً عن حصولهم على فرص العمل. ونجحت البرامج الوطنية المتعلقة بالعمالة في إنشاء مليوني فرصة عمل خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

واستندت السياسات الوطنية للحد من الفقر خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ إلى ثلاث استراتيجيات رئيسية: '١' تعزيز الأنشطة الإنتاجية والمعيشية من أجل زيادة دخل الفقراء؛ '٢' تحسين وصول الفقراء إلى الهياكل الأساسية وحصولهم على الخدمات الاجتماعية؛ و '٣' بناء القدرات وزيادة الوعي في المناطق الفقيرة. وقد تُرجمت هذه الاستراتيجيات إلى عدد متزايد من البرامج المتنوعة للحد من الفقر والمساعدة الاجتماعية، التي جمعت بين طائفة واسعة من العناصر الأساسية في التنمية الاجتماعية الاقتصادية الأساسية ومنها: الهياكل الأساسية المجتمعية العامة، ودعم القروض لصالح الفقراء، والتأمين الصحي، والتعليم والتدريب المهني، والسكن، والمياه، والصرف الصحي، وبرامج الإرشاد الزراعي. وبالتغطية السياساتية الشاملة التي تعزز كل الجوانب الهامة المتعلقة بالظروف المعيشية، وتستهدف بثبات السكان الأكثر ضعفاً وحرماناً في المحليات النائية، حققت هذه البرامج أهدافها الرئيسية المتمثلة في الحد من الفقر وزيادة مستويات الدخل وتحسين مستويات معيشة السكان المستهدفين. وبحلول عام ٢٠١٠، استفادت نسبة ٧٧,٢ في المائة من الأسر المعيشية الفقيرة من جميع برامج وسياسات الدعم، مما يبين أن تلك السياسات تغطي جميع أنحاء البلد على نطاق واسع^(٧).

(٥) مكتب الإحصاءات العامة، ٢٠١٢.

(٦) مكتب الإحصاءات العامة، ٢٠١٢.

(٧) البنك الدولي، ٢٠١٢.

وُبذلت جهود قوية لجعل الاستدامة جزءاً من أنشطة الحد من الفقر في معظم البرامج الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. فبرامج الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ للحد من الفقر على نحو مستدام تمنح الدعم لطائفة من المؤشرات الرئيسية كالصحة، والتعليم، والتغذية، والسكن، والخدمات القانونية، والثقافة، والمعلومات، فضلاً عن دعم التدريب المهني وإيجاد فرص العمل للفئات المحرومة، وكذلك الاستثمار في الهياكل الأساسية العامة في المناطق المنكوبة بالفقر بوجه خاص.

٣-١ التحديات والتوصيات

عدم المساواة والفقر المزمّن في المجموعة الأكثر ضعفاً - أدت السياسات الوطنية واستمرار النمو الاقتصادي السريع إلى انخفاض كبير في معدل الفقر، لكن مستوى الحد من الفقر يختلف عبر المجموعات الجغرافية والديمقراطية بسبب اختلاف مستويات المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فقد تباطأت وتيرة الحد من الفقر عبر الزمن، ويتركز معظم الأسر المعيشية الفقيرة المتبقية في المناطق الريفية والجبلية، وهي مناطق تقطنها أساساً أقليات عرقية. ولا تملك نسبة كبيرة من الأقليات العرقية القدرة على التخلص من الفقر، وتستفيد بقدر أدنى من تواصل النمو الاقتصادي وسياسات الدعم. ولا يزال أكثر من ١٠ ملايين نسمة يعانون من الفقر في البلد. وهذه المجموعة تشهد تأخراً في اللحاق بركب النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وهناك حاجة إلى دعم سياسي في العديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وتحديدًا لفائدة المجموعة الأكثر حرماناً.

الاستدامة - لا يتسم الحد من الفقر بالاستدامة لأن نسبة كبيرة من الأسر المعيشية التي تنتشل من وهدة الفقر معرضة بشدة لإمكانية الوقوع في براثنه من جديد. وتبين البحوث المتعلقة بالفقر في السنوات الأخيرة أن ١٤,٤ في المائة من السكان يُعتبرون "فقراء مؤقتين"، وأن من المرجح بقوة أن يقع عدد مماثل من الأسر المعيشية في براثن الفقر مجدداً^(٨). والأسر المعيشية الفقيرة والمنخفضة الدخل معرضة بشدة للمخاطر الخارجية والداخلية على كل من مستويات المجتمع المحلي والأسرة المعيشية والفرد. وتمثل الكوارث الطبيعية، والظواهر الجوية البالغة الشدة، فضلاً عن المرض، أكبر الأخطار التي تهدد سبل كسب العيش. وعندما لا تتوفر لهذه المجموعات المحرومة سوى إمكانيات محدودة للحصول على الحماية الاجتماعية فإنها تقع بسهولة في براثن الفقر مجدداً عندما تتعرض للصدمات.

(٨) مركز التحليل والتنبؤ، ٢٠٠٨، الحد من الفقر في فييت نام: الإنجازات والتحديات.

وقد أصبحت فييت نام معرضة بشكل متزايد للآزمات الاقتصادية، والمخاطر المتعلقة بالمناخ، وأنواع أخرى من المخاطر أثناء عملية العولمة. ويندرج الحصول على الحماية الاجتماعية ضمن أهم العوامل التي تؤثر على مستويات المعيشة، ولذلك فإنه يكتسي أهمية خاصة في مكافحة الفقر. ويزيد من أهمية الحماية الاجتماعية كون انخفاض الدخل، والتضخم، والمرض هي الأسباب الثلاثة الأهم لانخفاض مستوى المعيشة في عام ٢٠١٠^(٩). فالحماية الاجتماعية هي الدرع التلقائي للفقراء. ويعيش معظم الفقراء في المناطق الريفية، ويمارسون الأنشطة الزراعية، ولا يتوفر لهذه المجموعات أي نوع من التأمين، كالتأمين الاجتماعي والتأمين ضد البطالة. وحصول الفئة المحرومة على الحماية الاجتماعية استراتيجية أساسية.

الفقر في المناطق الحضرية - في حين يشهد الفقر في المناطق الحضرية انخفاضا كبيرا في السنوات الأخيرة، يشكل التوسع الحضري السريع المترافق مع تدفق المهاجرين من المناطق الريفية في السنوات الأخيرة تحديا لجهود رفع مستويات المعيشة وتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية في المناطق الحضرية. وتوجد أبعاد غير نقدية هامة لفقر المهاجرين إلى المناطق الحضرية، ولا سيما فيما يتعلق بالإدماج الاجتماعي، والحماية الاجتماعية، والحصول على الخدمات الاجتماعية في مجالي الصحة والتعليم^(١٠).

وقد أصبح المجتمع الفيتنامي أكثر تعقيدا مما كان عليه قبل عقدين من الزمن، عندما كان البلد قد بدأ الإصلاحات الجديدة لتوّه. وعلى الرغم من أن فييت نام أصبحت من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، لم يتمكن جزء كبير من السكان من التخلص من الفقر. ويؤدي النمو الاقتصادي دورا محوريا في الحد من الفقر، وبالتالي فإن سياسات الاقتصاد الكلي الرامية إلى ضمان النمو الاقتصادي المستدام ينبغي أن تُمنح الأولوية العليا، بالإضافة إلى برامج الحد من الفقر. وقد أصبح الفقر مشكلة أكثر تعقيدا وذات جوانب متعددة، نظرا لأن خصائص الفقراء تتغير باستمرار. وهذا التغير يتطلب صياغة سياسات متطورة ومتشابهة تراعي الخصائص المميزة لكل فئة مستهدفة، بحيث يمكن لجهود الحد من الفقر أن تتسم بالفعالية، وتخفف من حدة التفاوت، وتكفل الاستدامة.

(٩) الدراسة الاستقصائية بشأن مستويات معيشة الأسر في فييت نام لعام ٢٠١٠، مكتب الإحصاءات العامة.

(١٠) الخدمات الاجتماعية للتنمية البشرية، تقرير فييت نام للتنمية البشرية لعام ٢٠١١، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

١-٢ التقدم المحرز

حققت فييت نام هدف التعليم الابتدائي الشامل وفق معاييرها الوطنية. فقد ازدادت النسبة الصافية للالتحاق بالمدارس لكل مرحلة تعليمية بانتظام خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٢. وبحلول عام ٢٠١٢، بلغت المعدلات الصافية للالتحاق بمدارس التعليم الابتدائي ٩٧,٧ في المائة، والتعليم الإعدادي ٨٧,٢ في المائة. وتبلغ معدلات إتمام التعليم الابتدائي ٩٢,١ في المائة، أي أن ثمة نسبة كبيرة تبلغ ٧,٩ في المائة ممن لم يكملوا تعليمهم الابتدائي^(١١). وعلى الرغم من تحسّن فرص الحصول على التعليم الابتدائي سنوياً، فإن الهدف المتمثل في إتمام كل طفل المرحلة الكاملة من التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥ يظل أمراً ممكنًا، إلا أنه ينطوي على تحدٍّ كبير.

وتحسنت نوعية التعليم في جوانب متعددة. ولقد جُدد وشيّد عدد كبير من المدارس لتلبية الطلب المتزايد في جميع المراحل التعليمية. ففي كل بلدية مدارس ابتدائية وفي كل إقليم مدرسة إعدادية. وقد ارتفع عدد المعلمين بالنسبة لعدد الصفوف لكل المراحل التعليمية، وكذلك تحسّن التعليم كثيرًا في المناطق النائية والجبلية، مع ازدياد عدد مراكز التعليم والتدريب المهني فيها. وحاز التعليم على اهتمام متزايد إذ ارتفع إنفاق الأسر المعيشية تحت هذا الباب، على مر السنين، في المناطق الريفية والمناطق الحضرية على حد سواء.

٢-٢ السياسات الوطنية

تعدّ نوعية التعليم عاملاً أساسياً في تعزيز الإنتاجية والنمو والتنمية الاجتماعية. وقد وضعت الحكومة قائمة شاملة بالسياسات الوطنية التي تدعم كل من رياض الأطفال والتعليم الثانوي. وتبرز استراتيجية التنمية الاجتماعية الاقتصادية للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ والخطة الاستراتيجية لتنمية التعليم للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ تصميم الحكومة على بناء نظام تعليم جيد النوعية. وتركّز الاستراتيجية على بناء نظام تعليمي ممنهج ومتكامل مبني على المعرفة والابتكار والإنصاف ويتّسم بقدرته على مواكبة اقتصاد ينمو بوتيرة سريعة.

ولقد وُضعت ونُفذت عدّة سياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي في العقد الماضي لبلوغ هدفين استراتيجيين: '١' التشجيع على الالتحاق بالمدارس في كل المراحل التعليمية، و'٢' تحسين جودة التعليم. ويتحقّق الهدف الأول من خلال تشييد المدارس في المناطق النائية، فضلاً عن تطبيق تخفيضات وإعفاءات من رسوم التعليم للسكان المحرومين.

(١١) مكتب الإحصاءات العامة، ٢٠١٢.

وقد أنشأت الحكومة قائمة شاملة بالسياسات المتعلقة بتحسين نوعية التعليم من خلال التطرق إلى الجوانب الهامة فيه، فضلاً عن أنها ركزت سياساتها على تشجيع التعليم في المناطق الأكثر حرماناً للحد من عدم المساواة في الحصول على التعليم. والجدير بالذكر أن الحكومة استحدثت سياسة منفصلة تدعم فيها رسوم التعليم للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ للطلاب في المناطق الفقيرة والطلاب من الأقليات العرقية طوال مدة تعليمهم المدرسي. أما عناصر دعم التعليم المختلفة التي أُدرجت في سياسات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وسياسات الحد من الفقر المختلفة فقد أحرزت نجاحاً ملحوظاً. وساهم تشييد المباني المدرسية في المناطق النائية في مواقع صعبة من الناحية الجغرافية في زيادة كبيرة في الالتحاق بالمدارس، ولا سيما في المرحلتين الإعدادية والثانوية.

وتقدّم السياسات والبرامج الوطنية الجارية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ دعماً هائلاً في توفير منشآت للمدارس الواقعة في المناطق الجبلية النائية ورفع مستوى مؤهلات المعلمين. وأولت السياسات الحكومية اهتماماً كافياً لتعزيز قدرات المدارس الواقعة في مناطق نائية من خلال تحسين المهارات التربوية وتطوير مناهج التدريس المناسبة للمعلمين والمسؤولين عن التعليم وبناء أماكن لإقامة المعلمين العاملين في هذه المدارس.

٣-٢ التحديات والتوصيات

الإنصاف في التعليم - أدّت سياسات واستراتيجيات التعليم الصارمة إلى زيادة فرص التعليم للفئات المحرومة في فييت نام، ويتبيّن ذلك من خلال التحسّن الكبير الذي طال معدلات إتمام الدراسة في المرحلتين الابتدائية والثانوية. ومع ذلك، ثمة تفاوتات واضحة في الحصول على التعليم بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، بين الأغلبية والأقليات العرقية. وفي المناطق النائية والجبلية حيث تقيم معظم الأقليات العرقية ينخفض معدّل الالتحاق بالمدارس الثانوية بشكل ملحوظ مقارنة بالمناطق الأخرى. وتُظهر الإحصاءات أن معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية تزيد على ٩٦ في المائة في المناطق الجغرافية الست جميعها، في حين أن معدلات إتمام المرحلة الدراسية في المناطق النائية والجبلية (المرتفعات الشمالية، والمرتفعات الوسطى، ودلتا نهر ميكونغ) تقلّ عن ٩٠ في المائة. وكذلك، ثمة تفاوت هائل في معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين مجموعة كين العرقية والأقليات العرقية الأخرى، حيث يمكن أن تصل نسبة التفاوت إلى ١٧ في المائة.

نوعية التعليم - في خضم النمو الاقتصادي السريع وعملية العولمة، ثمة طلب قوي لوضع نظام تعليم أرفع أداء لبناء أسس التنمية البشرية المستدامة. ولا يزال النظام التعليمي في فييت نام يعاني ضعفاً في نوعية التدريس والتعلّم. ويسهم ضعف نوعية التعليم الدراسي

إسهاما كبيرا في عدم كفاية نتائج التعلم. ولا يكمل حوالي ٢٠ في المائة من الطلاب المسجلين التعليم الثانوي، أما الرقم المناظر للتعليم الابتدائي فهو ٨ في المائة في عام ٢٠١٢. وتوحي هذه الظاهرة بأن عوائد التعليم الابتدائي للجميع والتعليم الثانوي تظل محدودة إذا لم يكتسب الطلاب المعارف والمهارات اللازمة لمواصلة التعليم العالي وإذا لم يقدرُوا على تلبية الطلب المتغير لاقتصادٍ متنامٍ. وينجم انخفاض مستوى التعليم جزئياً عن منشآت مدرسية غير ملائمة وأجهزة تعلّم ومعدّات تدريس رديئة بالإضافة إلى ضعف قدرات المعلمين وموظفي الإدارة في المدارس.

ومن أجل تحسين أداء الطلاب ونوعية النظام التعليمي، من المهم تحديد سبل إيجاد الحلول المستدامة والفعالة الكلفة. أما فعالية إصلاحات سياسة التعليم فتكمن في العمل على تحسين مؤهلات المعلمين ونوعية المدارس. وتشير الدراسات البحثية إلى ثلاثة مجالات لإصلاح السياسات لمعالجة المشاكل الراهنة التي تواجه المعلمين والمدارس: '١' اللوازم المدرسية وكلفة الالتحاق بالمدرسة؛ و '٢' موارد المدرسة والإدارة؛ و '٣' المعلمين وطرق التدريس. وفي حين أن أكثر السياسات السابقة والحالية قد تطرّقت إلى هذه المجالات إلى حدٍّ ما، إلا أنه ينبغي وضع مجموعة من السياسات المتسمة بقدر أكبر من المنهجية والشمولية لمعالجة كل بعد واختيار الفئة المستهدفة الأنسب لدعمها لضمان فعالية تنفيذ السياسات.

الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١-٣ التقدم المحرز

حققت فييت نام تقدماً سريعاً في الأهداف المعنية بالمساواة بين الجنسين. ففي ما يتعلق بالحصول على التعليم، أوشك البلد على القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والإعدادي خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. ولا يوجد فارق كبير في المعدلات الصافية للالتحاق بالمدارس بين البنين والبنات في التعليم الابتدائي والإعدادي. وفي عام ٢٠١٠، بلغت المعدلات الصافية للالتحاق بمدارس التعليم الابتدائي ٩٢,٣ في المائة و ٩١,٥ في المائة للبنين والبنات، على التوالي. أما الأرقام المقابلة للتعليم الإعدادي فهي ٨٠,١ في المائة و ٨٢,٦ في المائة^(١٢). ويبدو التفاوت في الحصول على التعليم أوضح في التعليم الثانوي، حيث يزيد معدّل التحاق الإناث بالمدارس ١٠ في المائة عن معدّل التحاق الذكور. وفي ما يتعلق بالعمالة، لا تزال القوة العاملة من الرجال تحظى بمزايا ضخمة في الحصول على دخل أعلى وعمل لائق. إذ تزيد مشاركة القوة العاملة من الرجال بنسبة ٩ في

(١٢) الدراسة الاستقصائية بشأن مستويات معيشة الأسر في فييت نام لعام ٢٠١٠، مكتب الإحصاءات العامة.

المائة عن نسبة مشاركة النساء، ولقد استمر هذا الاتجاه على مرّ السنوات القليلة الماضية. وفي عام ٢٠١٠، بلغت نسبة الذكور البالغين من العمر ١٥ عاماً فأكثر والعاملين بأجر في القطاع غير الزراعي ٤٠,٢ في المائة أي أكثر بمرة ونصف من نظرائهم من النساء (٢٨ في المائة)^(١٣). وفيما يتعلق بتمثيل المرأة في مناصب اجتماعية وسياسية، تشغل المرأة ٢٤,٤ في المائة من المقاعد في الجمعية الوطنية.

٢-٣ السياسات الوطنية

أقرّت الحكومة بأهمية المساواة بين الجنسين في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وذلك من خلال إنشاء العديد من البرامج والاستراتيجيات المعنية بالمساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. وتعرّف هذه السياسات المساواة بين الجنسين باعتبارها العنصر الجوهري في بناء أساس متين من الموارد البشرية، وفي الارتقاء بنوعية حياة كل فرد وأسرته والمجتمع بأسره، وهي تهدف بذلك إلى زيادة الوعي بالمساواة بين الجنسين وتغيير السلوك الاجتماعي والتصورات المتجذرة بعمق في المجتمع. وللمرة الأولى، أنشأت الحكومة البرنامج الوطني بشأن المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، والاستراتيجية الوطنية الأولى بشأن المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، مما يعزّز تنفيذ قانون المساواة بين الجنسين لعام ٢٠٠٦. ويشتر هذا الأمر بتغيّر غير مسبوق في النهج الوطني إزاء تحقيق المساواة بين الجنسين في فييت نام. وتركّز هذه السياسات على ما يلي: '١' بناء قدرة المرأة بغية تشجيع مشاركتها الفاعلة في الأنشطة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن تعزيز مكانتها في الوسطين الاجتماعي والسياسي، و'٢' تعزيز فرص حصول المرأة على الخدمات العامة والاجتماعية، و'٣' توعية المجتمع بشأن المساواة بين الجنسين والقضاء على السلوكيات التي تحايي عدم المساواة بين الجنسين والتصورات في العائلة والمجتمع المحلي من خلال تنظيم حملات ومن خلال وسائل الإعلام ومشاريع بناء قدرات النساء.

وقد نالت فييت نام دعماً كبيراً من المنظمات والوكالات الدولية لمعالجة قضايا عدم المساواة بين الجنسين، وبخاصة بالنسبة للفئات المحرومة. وتضطلع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدور بالغ الأهمية في الحوار مع الحكومة بشأن السياسات العامة وفي تيسير البرنامج الوطني والاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين من خلال توفير المساعدة التقنية والمالية إلى الحكومة والسلطات المحلية والفئات المستفيدة المستهدفة. ويعتبر البرنامج المشترك المعني بالمساواة بين الجنسين الذي يستغرق ثلاث سنوات من برامج الدعم الهامة. فمن خلاله،

(١٣) الدراسة الاستقصائية بشأن مستويات معيشة الأسر في فييت نام لعام ٢٠١٠، مكتب الإحصاءات العامة.

قدمت ١٢ وكالة من وكالات الأمم المتحدة، بالاشتراك مع حكومة فييت نام، خدمات تتعلق ببناء القدرات والمساعدة التقنية الاستراتيجية والتنسيقية والمتعددة القطاعات للأطراف الوطنية والإقليمية ذات الصلة من أجل تنفيذ قانون المساواة بين الجنسين وقانون منع العنف المتزلي ومكافحته. ويقدم البرنامج معلومات مستندة إلى أدلة لاستخدامها في حوارات وطنية بشأن السياسات العامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المهمشة، مثل النساء الريفيات الفقيرات وأسرهن.

٣-٣ التحديات والتوصيات

عدم المساواة في مجال التعليم العالي - بينما جرى تعميم التعليم الابتدائي للجميع تدريجياً في فييت نام، وتعزيز إمكانية الوصول إلى المراحل الأولى من التعليم الثانوي إلى حد كبير، بفضل الزيادات في أعداد المدارس وانتشارها الجغرافي، فإن عدم المساواة بين الجنسين لم يعد مشكلة خطيرة في هذه المستويات التعليمية. وتصبح عدم المساواة بين الجنسين أكثر وضوحاً في مجال التعليم العالي، بما في ذلك المراحل الأخيرة من التعليم الثانوي، والتعليم الجامعي.

العمالة - ما زال عدم المساواة بين الجنسين قائماً في سوق العمل. وقد شهد سوق العمل في المناطق الريفية على وجه الخصوص ازدياد عدم المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالوصول إلى العمل المأجور^(١٤). وفي حين أن الرجال ممثلون بشكل زائد في الوظائف الرسمية عالية الإنتاجية، فإن قسماً كبيراً من النساء ما زلن يعملن في الوظائف غير الرسمية منخفضة الإنتاجية، ولا سيما في الزراعة والخدمات. وفي عام ٢٠١٠، كان ٧٨,٤ في المائة من العاملات يعملن في الأنشطة الزراعية بوصفها وظائفهن الرئيسية، في حين أن الرقم المقابل فيما يخص نظرائهن الذكور أقل من ذلك بنسبة ٢٤ في المائة^(١٥). وعلى الرغم من أن العمل الزراعي يمثل حصة كبيرة من سوق العمل في الريف، إلا أن الأرباح من هذا القطاع غير كافية عادة لتلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة.

تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية - في عام ٢٠١١، بلغت نسبة تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية ٢٤,٤ في المائة، وهي أقل بمقدار ١,٤ في المائة من النسبة المسجلة في العام السابق. ومع ذلك، يعد التمثيل النسائي في الجمعية الوطنية في فييت نام مرتفعاً نسبياً مقارنة بجميع أنحاء العالم. وهذا الرقم هو الأعلى بين بلدان جنوب شرق آسيا. وتبين الإحصاءات انخفاض

(١٤) انظر: Vietnam Employment Trends Report 2009 and 2010 by MOLISA and ILO.

(١٥) الدراسة الاستقصائية بشأن مستويات معيشة الأسر في فييت نام لعام ٢٠١٠، مكتب الإحصاءات العامة.

عدد المرشحات وانخفاض معدلات الانتخابات بالمقارنة مع الرجال. وتظهر أرقام عام ٢٠١١ أن النساء المرشحات شكلن ٣٤,١ في المائة فقط من مجموع المرشحين ككل، وأن معدلات انتخاب النساء أقل بنسبة ٢٠ في المائة عن الرجال^(١٦). وتكمل الأدوار التقليدية للمرأة في الأسرة والمجتمع الفيتنامي، تصورات عميقة الجذور من التحيز ضد المرأة، مما يوجد مزيدا من العقبات التي تحول دون حصول المرأة على منصب مهم في مكان العمل.

ويساهم التصور المتحيز من الناحية الجنسانية ومحدودية المعرفة والحصول على المعلومات القانونية، مثل قانون المساواة بين الجنسين وقانون منع العنف المنزلي ومكافحته، في تقديم أدلة على عدم المساواة بين الجنسين. أولا، يتسبب التحيز القائم على الجنس في ظاهرة تتمثل في أن الذكور يلقون احتراما أكثر من الإناث ويُمنحون امتيازات أكثر منهن في الأسرة والمجتمع. ويفضل العديد من الأسر الصبيان، مما يؤدي إلى تفاوت كبير في نسبة الصبيان والبنات عند الولادة. وبلغت نسبة الجنس عند الولادة في عام ٢٠٠٩ على الصعيد الوطني ١١٠ صبيان مقابل ١٠٠ بنت^(١٧). ثانيا، تتسبب المعرفة المحدودة بالوثائق القانونية لحماية حقوق الإنسان، مثل قانون المساواة بين الجنسين وقانون منع العنف المنزلي ومكافحته، في جعل المرأة، ولا سيما ذات الخلفية التعليمية المنخفضة، في وضع غير مواتٍ في الأسرة وفي المجتمع أيضا. وتشكل محدودية المعرفة والوعي بالمساواة بين الجنسين تحديا كبيرا يواجه الوصول إلى الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية.

ولا يمكن تحقيق تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين بتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين فحسب. فهذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال جهود مترامنة متعددة القطاعات، وذلك في قطاعات التعليم والصحة والعمل. وحيث أن المشكلة لا يمكن حلها من خلال تحسين الظروف المادية فقط، ولكن أيضا من خلال تغيير التصورات، فإن الحملات الإعلامية ووسائل الإعلام لها دور هام في زيادة مستوى الوعي في المجتمع. وتتطلب هذه الأنشطة تعاوننا كبيرا بين الأطراف والوكالات ذات الصلة، فضلا عن احتياجها إلى تمويل كبير.

(١٦) الاتحاد البرلماني الدولي.

(١٧) تعداد الإسكان والسكان لعام ٢٠٠٩ في فيت نام.

الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية: خفض معدل وفيات الأطفال

١-٤ التقدم المحرز

أحرز تقدم سريع في خفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر خلال السنوات العشرين الماضية. ففي عام ١٩٩٠، بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ٥٨ لكل ١٠٠٠ مولود. وانخفض هذا المعدل بشكل كبير ليصل إلى ٢٣ لكل ١٠٠٠ مولود^(١٨) بحلول عام ٢٠١٢. وسُجلت إنجازات ملحوظة فيما يخص الأطفال ناقصي الوزن دون الخمس سنوات، إذ حدثت انخفاضات كبيرة من ٤٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٦,٨ في المائة بحلول عام ٢٠١١. وانخفض معدل التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة باستمرار من ٦٣ في المائة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ إلى ٢٧,٥ في المائة في عام ٢٠١١. وتفيد التقارير بأن نسبة التغطية بالتحصينات لسبعة أنواع من اللقاحات تربو على ٩٥ في المائة في عام ٢٠١٠^(١٩).

٢-٤ السياسات الوطنية

تم الاعتراف على نطاق واسع بحق الطفل في الحياة والبقاء والنمو بوصفه حقاً عالمياً في جميع الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل التي صدقت عليها الحكومة الفيتنامية في أوائل التسعينات. وقد أعربت حكومة فييت نام عن التزامها القوي بضمان حقوق الطفل في الصحة والبقاء من خلال استحداث سياسات وبرامج متنوعة. وقد تم تعديل قانون الحماية والرعاية والتعليم للأطفال، وقانون التأمين الصحي. وُنُفذت برامج وطنية متعددة بشأن حماية الأطفال وتعزيز حالة التغذية والتحصين لكل طفل خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. ومن الجدير بالذكر أن اعتبار التغذية والتحصين للأطفال أولوية قصوى منذ الثمانينات قد أسفر عن تأثيرات مباشرة تمثلت في انخفاض وفيات الأطفال وسوء التغذية. ويستهدف برنامج تغذية الطفل بشكل رئيسي سوء التغذية لدى الأطفال، ونقص وزن المواليد، ونقص المغذيات الدقيقة لدى النساء في سن الإنجاب. وقد حققت هذه البرامج نجاحاً ملحوظاً في تعزيز الصحة العامة من خلال القضاء على شلل الأطفال، والحد من كزاز

(١٨) مكتب الإحصاءات العامة، ٢٠١٢.

(١٩) وزارة الصحة في فييت نام (٢٠١٢). Joint Annual Health Review 2012: Improving quality of medical

services. JAHR N. T. K. Tien. 06. وزارة الصحة في فييت نام (٢٠١١). Joint Annual Health Review

(JAHR) 2011: Strengthening management capacity and reforming health financing to implement the five-year health sector plan 2011-2015 N. T. K. Tien. Hanoi. 05

الأم والوليد، ومكافحة الحصبة، عن طريق برنامج التحصين المنزلي^(٢٠). ولا يخصص التمويل فقط لشراء معدات اللقاحات، بل جرى أيضا وضع حوافز للعاملين في المجال الصحي لضمان التحصين الكامل للأطفال^(٢١).

٣-٤ التحديات والتوصيات

يُظهر الانخفاض الكبير في معدل وفيات الأطفال، وتحسين تغذية الأطفال، حدوث تحسينات ملحوظة في نوعية الصحة، ولكن ما زالت هناك فوارق قائمة حتى الآن بين الأعراف والمناطق ومجموعات الدخل، وتميل هذه الفجوة إلى الاتساع بمرور الوقت. وقد انخفض معدل وفيات حديثي الولادة، ولكنه ما زال يمثل ما يقرب من ٧٠ في المائة من وفيات الرضع. وفي حين أن انخفاض نسبة الأطفال ناقصي الوزن أمر يثير الإعجاب، فإن انتشار التقزم ما زال مرتفعا، حيث يبلغ ما يقرب من ٣٠ في المائة بالنسبة إلى التقزم العام و ١٠,٥ في المائة بالنسبة إلى التقزم الشديد^(٢٢). ومن الملاحظ زيادة الفروق بين الجنسين، حيث أن جميع مؤشرات سوء التغذية تشير إلى كون الفتيات أكثر حرمانا.

وقد حققت السياسات الوطنية تقدما كبيرا في زيادة معدلات التحصين ومكافحة الأمراض الخطيرة، ولكن هدف التوسع في برنامج التحصين خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ يتطلب جهدا كبيرا من الحكومة والوكالات من أجل استحداث لقاحات جديدة، ومعالجة ارتفاع نفقات البرامج. وتثير الشواغل العامة المتزايدة في الآونة الأخيرة حول الآثار الجانبية السلبية للتحصين أسئلة عن معايير السلامة لأنشطة التحصين، وتطالب بإيلاء مزيد من الاهتمام للبحوث والتطوير وقنوات الاتصال. وينبغي النظر في إمكانية دمج التحصين مع الإجراءات الأخرى في النظام الصحي، كتلك المطبقة في العديد من النظم الصحية الأخرى في جميع أنحاء العالم^(٢٣).

(٢٠) اليونيسيف: فييت نام (٢٠١٠). "The children in Viet Nam" جرى استرجاعه في ٢٠١٣/٣/١ من الموقع التالي: <http://www.unicef.org/vietnam/children.html>.

(٢١) Knowles, J. C., S. Bales, et al. (2008). Health equity in Viet Nam: A situational analysis focused on maternal and child mortality "Equity in Access to Quality Healthcare for Women and Children" Halong, Vietnam, UNICEF Vietnam.

(٢٢) المعهد الوطني للتغذية (٢٠١٠). Summary Report: General Nutrition Survey 2009-2010.

(٢٣) الأمم المتحدة: فييت نام (٢٠٠٩). Review of Expanded Program of Immunization Vietnam 2009: National. EPI Review Report Hanoi.

وينبغي لبرامج التغذية معالجة نقص المغذيات الدقيقة لدى الأطفال الصغار على نحو وثيق، من خلال أساليب مختلفة مثل حملات التوعية للأمهات ومقدمي الرعاية. وينبغي لبرامج التغذية التي تتعامل مع تقزم الطفل استهداف الأمهات المنتميات إلى البيئات المحرومة وذوات التعليم القليل، وكذلك إيلاء اهتمام كاف لمعالجة نقص الاختصاصيين في التغذية المدربين تدريباً جيداً في المناطق المحرومة، مما تسبب في تفاوت متزايد في سوء التغذية لدى الأطفال بين المناطق.

الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية: تحسين الصحة النفاسية

١-٥ التقدم المحرز

سُجلت إنجازات كبيرة من خلال حدوث انخفاض ملحوظ في معدل وفيات الأمهات وتحسن في توسيع نطاق فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية ذات الجودة العالية. وبينما كان معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٠ يبلغ ٢٣٣، انخفض هذا المعدل إلى ٦٤ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٢^(٢٤). ويعزى هذا التقدم المثير للإعجاب إلى السياسات والبرامج الوطنية الشاملة، التي ساعدت على زيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية للأمهات وعلى تحسين خدمات الرعاية الصحية.

٢-٥ السياسات الوطنية

اعترافاً من الحكومة الفيتنامية بأهمية الصحة الإنجابية والتخطيط السكاني، فقد وضعت سياسات واستراتيجيات وبرامج واسعة النطاق تهدف إلى إبقاء الخصوبة في مستوى الإحلال، وضمان حقوق المرأة في رعاية الصحة النفاسية، وتعزيز توافر وجودة خدمات الصحة الإنجابية، وكذلك تعزيز الموارد البشرية والإدارة في مجال الصحة الإنجابية. وفي حين أولت السياسات الوطنية في التسعينات وأوائل العقد الأول من القرن الحالي، تركيزها على تنظيم الأسرة، فقد تحول الاهتمام إلى رعاية الصحة الإنجابية منذ أواسط العقد الأول من القرن الحالي. وتمنح الاستراتيجية السكانية لفيت نام للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ و ٢٠١١-٢٠٢٠ الأولوية لتحسين الرفاه المادي والفكري والروحي للسكان، بالإضافة إلى الحفاظ على اتجاه ثابت للحد من معدل الخصوبة. وجرى إدراج مزيد من التركيز على إتاحة حصول الجميع على الرعاية الصحية الإنجابية في برنامج السكان وتنظيم الأسرة، حيث

(٢٤) مكتب الإحصاءات العامة، ٢٠١٢.

لا يقتصر المستفيدون المستهدفون فقط على الأزواج الذين في سن الإنجاب، بل أيضا الشباب غير المتزوجين والمنتمين إلى المجتمعات الضعيفة^(٢٥).

وقد تم تنفيذ برامج واستراتيجيات وطنية عديدة في مجال الصحة الإنجابية. وتوفر هذه البرامج نُهجًا مختلفة، مثل زيادة الوعي بشأن الصحة الإنجابية للأم المراهقة، فضلا عن توفير خدمات الرعاية الصحية للأطفال. وعلى وجه التحديد، أسفرت الخطة الرئيسية بشأن الأمومة الآمنة، والتي نفذت منذ عام ٢٠٠٣، عن أكثر التأثيرات بروزا في مواجهة المعدلات العالية للوفيات النفاسية ووفيات حديثي الولادة. وتحدد الخطة الرئيسية أولويات لتعزيز إمكانية الوصول إلى الرعاية الأساسية للتوليد، ورعاية الأطفال حديثي الولادة، وعلى تعزيز نوعية هذه الخدمات، وتركز على القضايا التي تخص المناطق الجبلية والنائية.

وقد اتخذت الحكومة والوكالات بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الدولية إجراءات على الصعيد الوطني ترمي إلى الحد من الوفيات النفاسية وتعزيز الرعاية الصحية الإنجابية. ومن الجدير بالذكر أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قدم الدعم إلى الحكومة الفيتنامية في صياغة السياسات والاستراتيجيات الوطنية الرئيسية، وكذلك في جمع وتحليل البيانات السكانية لتحديد الاتجاهات الديموغرافية الناشئة في إطار البلد وقد ساهمت هذه الشراكة القوية في زيادة فعالية الإجراءات المطبقة على النطاق الوطني، مما أسفر عن زيادة سريعة في معدل انتشار وسائل منع الحمل، وتحقيق انخفاض كبير في معدل الخصوبة الكلي.

٣-٥ التحديات والتوصيات

يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه معظم جوانب القطاع الصحي في أوجه التفاوت الإقليمية في الحالة الصحية للمرأة. فكل مؤشر من مؤشرات صحة الأم يعكس حالة أكثر حرمانا للمرأة التي تعيش في المناطق الريفية الجبلية النائية، مقارنة بنظيرتها في المناطق الحضرية وفي مناطق الدلتا. ويقتصر توافر البنى التحتية لصحة الأم والموظفين الطبيين الأكفاء وخدمات الرعاية الصحية الإنجابية على تلك المناطق.

وتحدث ثلاثة أرباع الوفيات النفاسية أثناء الوضع أو بعده مباشرة^(٢٦). وللحفاظ على انخفاض معدل الوفيات النفاسية وتحسين صحة الأم في المناطق المحرومة، ينبغي للسلطات المركزية والمحلية أن تعزز مهارات مقدمي الرعاية الصحية للأم والوليد، بما في ذلك القابلات

(٢٥) وزارة الصحة في فيت نام (٢٠١٠). Joint Annual Health Review 2010: Vietnam's Health System on the Threshold of the Five-year Plan 2011-2015. JAHN Nguyen Quoc Trieu. Hanoi. 04

(٢٦) انظر: UNICEF Vietnam (2010). An analysis of the situation of children in Vietnam 2010.

المجتمعات والموظفين الطبيين في وحدات الرعاية الصحية العامة والخاصة. وينبغي الاضطلاع بأنشطة تعزيز الرعاية الصحية بالتعاون الوثيق مع المنظمات الجماهيرية. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتعزيز نظم الإحالة المجتمعية لعلاج الحالات المعقدة^(٢٧).

وتسبب المعرفة المحدودة لمسائل الصحة الإنجابية والجنسية لدى الشباب والمسنين مشاكل حرجية في مجال صحة الأم. ورغم تزايد اعتماد طرق منع الحمل خلال العقود الأخيرة، لا تحصل شريحة كبيرة من السكان على وسائل منع الحمل^(٢٨). وتقيّد المواقف الثقافية إزاء الحياة الجنسية إمكانية استفادة المرأة من الطرق الحديثة لمنع الحمل والخدمات الطبية الأخرى. ولا بد من شن حملات توعية وحملات إعلامية وتوفير المشورة الطبية لتغيير المواقف إزاء الرعاية الصحية الإنجابية. وينبغي إتاحة مزيد من برامج تعزيز الصحة الإنجابية للمراهقين حتى يتسنى لأفراد هذه الفئات المستهدفة مناقشة المسائل الصحية بصراحة مع شركائهم ومع الأخصائيين الصحيين، واعتماد وسائل منع الحمل الحديثة، ولتجنب الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، والحمل غير المرغوب فيه.

الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى

١-٦ التقدم المحرز

ارتفع معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية من ١٨٧ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٢٠ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٢^(٢٩)، وتبلغ معدلات انتشار الفيروس ١٦,٧ في المائة لدى الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال و ١٤,٥ في المائة لدى الرجال الذين يتعاطون المخدرات بالحقن. وارتفع معدل الاستفادة من العلاج المضاد للفيروسات العكوسة بحوالي ١,٥ مرة في نهاية عام ٢٠١١ مقارنة بمعدل عام ٢٠٠٩. وبناء على إحصاءات عام ٢٠١١، يتلقى نحو ٥٣ في المائة من البالغين و ٨٣ في المائة من الأطفال المصابين بالفيروس علاجا مضادا للفيروسات العكوسة^(٣٠). وانخفض انتشار السل ولكن معدل الإصابة به يظل مرتفعاً. فقد انخفض انتشار السل من

(٢٧) انظر: UNFPA Vietnam (2007). Achieving the Millennium Development Goals: UNFPA's responses to the needs of Safe Motherhood and Newborn Care in Viet Nam. Hanoi, Vietnam.

(٢٨) انظر: United Nations Vietnam (2012). MDG 5 factsheet for Vietnam. Hanoi.

(٢٩) مكتب الإحصاءات العامة، ٢٠١٢.

(٣٠) انظر: United Nations Vietnam (2012). MDG 6 factsheet for Vietnam. Hanoi.

٣٧٤ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢٥ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١١.

٢-٦ السياسات الوطنية

المالاريا - حددت الحكومة للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ هدفا يتمثل في القضاء على المالاريا في ٤٠ مقاطعة ومدينة بحلول عام ٢٠٢٠ والقضاء عليها تماما في البلد برمته بحلول عام ٢٠٣٠. وقدمت وزارة الصحة برنامج الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ لمكافحة السل، حيث وضعت خطة لإصلاح شبكة الوقاية من السل لجعلها تتسق مع أهداف التنمية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية والطلب المتزايد على خدمات الرعاية الصحية.

فيروس نقص المناعة البشرية - يتجلى الجهد المكثف المبذول تصديا لانتشار الفيروس في اعتراف الدولة بالفيروس بصفته مسألة هامة تمس بعدة قطاعات وتتطلب التأزر بين مختلف الوزارات والوكالات. وتدرج السياسة المتعلقة بالفيروس في السياسات والاستراتيجيات والقرارات الوطنية الرئيسية المتعلقة بالتنمية. وجرى وضع سياسات وإصدار وثائق قانونية متعددة لتعزيز الإطار القانوني للتدخلات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

وأتاحَت السياسات الوطنية خطة شاملة لمعالجة الوباء، وحددت هدفين رئيسيين هما تخفيض معدل انتشار الفيروس وتقليل آثار الوباء على النمو الاجتماعي والاقتصادي. كما تستهدف السياسات الوطنية المشتغلات بالجنس وأضعف الفئات المعرضة بدرجة كبيرة للإصابة بالأمراض، وتوفر سبل الوقاية لهذه الفئة. وفيما يتعلق بالإطار التشريعي المتعلق بالعلاج والرعاية للأشخاص المصابين بالفيروس، اعتمدت فييت نام المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية عام ٢٠١٠ بشأن بدء العلاج المضاد للفيروسات العكوسة إلى جانب قرارات وخطط استراتيجية مختلفة لتحسين العلاج والرعاية للأشخاص المعرضين. وأصبحت حماية الأطفال المصابين بالفيروس عن طريق اعتماد برنامج للحماية الاجتماعية والقضاء على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل محل التركيز الرئيسي في السياسات والاستراتيجيات الوطنية^(٣١) لأكثر الفئات تعرضا.

(٣١) انظر: "Vietnam: National Committee for AIDS, Drugs and Prostitution Prevention and Control (2012) "AIDS response: Progress report 2012. Following up the 2011 Political Declaration on HIV/AIDS"

٣-٦ التحديات والتوصيات

رغم تحقيق الهدف المتعلق بمكافحة الملاريا، المدرج في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وإحراز تقدم مثير للإعجاب في مكافحة الأوبئة الأخرى في فيت نام^(٣٢)، يشكل هدف مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مهمة تنطوي على تحديات كبيرة. وأحد العوائق التي تعترض سبيل تنفيذ الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته هو قلة وعي المجتمع المحلي ومعرفته بشأن تعاطي المخدرات بالحقن والسلوك الجنسي المأمون. وتشير الأدلة إلى أن معرفة سكان الريف والأقليات العرقية والمراهقين والأسر المعيشية الفقيرة وذوي المستويات التعليمية المنخفضة بشأن طرق انتقال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه هي معرفة محدودة، مما يزيد من تعرض هذه الفئات للإصابة بالفيروس ويسمح بانتقاله السريع في المجتمعات المحلية. ويتمثل أحد التحديات الكبيرة التي تواجه الجهود الوطنية المتعلقة بمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الاعتماد الشديد على التمويل الدولي. فمعظم الأموال المخصصة للبرامج والاستراتيجيات الحكومية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تأتي من الجهات المانحة الدولية. ومن المهم تعبئة وتخصيص مزيد من الموارد الداخلية لمواصلة إحراز التقدم على الأجل الطويل. ولتنفيذ برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بفعالية وكفاءة، لا بد من إقامة شراكات محلية وتعزيزها لتحقيق مشاركة أقوى من جانب القطاعات المختلفة.

الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية: كفاءة الاستدامة البيئية

١-٧ التقدم المحرز

البيئة - أدرجت فيت نام التنمية المستدامة بشكل فعلي في السياسات وخطط التنمية الوطنية من الصعيد المركزي إلى الصعيد المحلي. فحددت في استراتيجية التنمية الاجتماعية الاقتصادية للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ مبادئ للتنمية المستدامة تركز بشدة على الصلة الوثيقة بين التنمية الاجتماعية الاقتصادية وحماية البيئة. وفيما يتعلق بالاستدامة البيئية، ارتفع معدل الغطاء الحرجي ارتفاعاً طفيفاً من ٣٩,١ في المائة في ٢٠٠٩ إلى ٣٩,٧ في المائة في عام ٢٠١١، ولكن التنوع البيولوجي مهدد بالنقص والتدهور.

أحوال المعيشة - تحسن سكن الأسر المعيشية وأحوال معيشتها تحسناً كبيراً، ولا سيما سبل حصول الأسر المعيشية الريفية على المياه وخدمات الصرف الصحي. وبحلول عام ٢٠١٠، بلغت نسبة ٨٧,٤ في المائة من هذه الأسر تستخدم مياه شرب مأمونة، ويمثل

(٣٢) انظر: United Nations Vietnam (2012). MDG 6 factsheet for Vietnam. Hanoi.

ذلك زيادة نسبتها ٨,٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٩. وتبلغ نسبة الأسر المعيشية الريفية التي لديها مراحيض صحية ٦٧,١ في المائة، مما يمثل ارتفاعاً يبلغ ٤٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٩^(٣٣). وانخفضت النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعيش في مساكن مؤقتة من ٧,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٠.

٢-٧ السياسات الوطنية

تغير المناخ - ما انفكت فييت نام تعالج قضايا تغير المناخ عن طريق إدماج الاستدامة البيئية في خطط التنمية من الصعيد المركزي إلى الصعيد المحلي. وواصلت الحكومة وضع إطار شامل بشأن تغير المناخ وتحديد الهدف الوطني لزيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ وتخفيض انبعاث الكربون. ووضعت برامج للتصدي لتغير المناخ في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، تتضمن خططاً لتخفيف الآثار والتكيف معها. وتساعد هذه البرامج في المقام الأول على تحديث سيناريوهات تغير المناخ، ووضع الخطط واتخاذ التدابير المناسبة لرصد حالة تغير المناخ والاستجابة له ولتنفيذ نماذج بيان تخفيف الآثار والتكيف.

وقامت الحكومة بتعزيز التزامها القوي بشأن الاستدامة البيئية عن طريق اعتماد برنامج الأهداف الوطنية لتحقيق النمو الأخضر في أفق عام ٢٠٥٠. والهدف من هذا البرنامج هو تيسير خفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة. وتلقت فييت نام من منظمات ووكالات دولية مختلفة، مثل مصرف الاستثمار الأوروبي، ووكالتي التنمية الكورية والدانمركية، دعماً مالياً في مجال اعتماد الطاقة المتجددة.

المياه وخدمات الصرف الصحي - وضعت السياسات في مجال المياه وخدمات الصرف الصحي بشكل منفصل للمناطق الحضرية والمناطق الريفية. فبالنسبة للمناطق الحضرية، اعتمدت السياسة المتعلقة بتوفير المياه للمناطق الحضرية والمجمعات الصناعية. وتم تحديد هدف تطوير إمداد المناطق الحضرية بالمياه لتلبية الطلب على المياه النقية بنسبة ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، وتخفيض المياه غير المدرة للدخل إلى ١٥ في المائة وتوفير خدمات الإمداد بالمياه على مدار الساعة في جميع المناطق الحضرية في فييت نام بحلول عام ٢٠٢٥. أما بالنسبة للمناطق الريفية، فلم يزل قطاع المياه وخدمات الصرف الصحي يحظى باهتمام كاف. وتعتمد الحكومة برنامج الأهداف الوطنية لإمداد المناطق الحضرية بالمياه وخدمات الصرف الصحي للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ الذي تتمثل أهدافه الأساسية في إنشاء نظام إمداد بالمياه وتوفير المراحيض لمناطق السكن الريفية ومباني المدارس الريفية.

(٣٣) الدراسة الاستقصائية بشأن مستويات معيشة الأسر في فييت نام لعام ٢٠١٠، مكتب الإحصاءات العامة.

وتلقت فييت نام دعماً مالياً وتقنياً من المنظمات والوكالات الدولية في تحسين المياه وخدمات الصرف الصحي. وأقرض كل من البنك الدولي والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية مبلغ ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى فييت نام من أجل تحسين الإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي في ثماني مقاطعات في دلتا الميكونغ. ومن المتوقع أن يكفل البرنامج تزويد ١,٧ مليون شخص بالمياه النقية وتحسين خدمات الصرف الصحي المقدمة إلى ٦٥٠.٠٠٠ شخص. وقدمت منظمة الصحة العالمية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة واليونسيف المساعدة للحكومة على وضع إطار شامل لخطط الإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي.

٣-٧ التحديات

تغير المناخ: تتعرض فييت نام بشكل متزايد للكوارث المتصلة بتغير المناخ. ففي عام ٢٠٠٩، شهد البلد ١١٣ حدثاً من الأحداث المناخية القاسية، أدت إلى وفاة ٣٣٤ شخصاً وفقدان ١,١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي^(٣٤). ومن المرجح أن تؤثر الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ تأثيراً أكبر في الأسر المعيشية الريفية الفقيرة التي تعتمد على الموارد الطبيعية والأنشطة المتأثرة بالمناخ اعتماداً شديداً لكسب العيش. ويعاني وسط البلد من الأعاصير المدارية المتكررة، التي تمثل ٨٠ في المائة من الكوارث التي تحل بفيت نام. ويتعرض دلتا نهر الميكونغ لفيضانات النهر. وفيما يتعلق بغازات الاحتباس الحراري، ما زال معدل الانبعاثات السنوية عن كل فرد يرتفع باطراد ولو ببطء. ويشير تغير المناخ تحدياً هائلاً للبلد في مسيرته نحو تحقيق الأهداف الإنمائية بحلول عام ٢٠١٥.

المياه وخدمات الصرف الصحي - رغم تزايد إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في جميع أرجاء البلد، لا يزال مستوى توافر المياه في المناطق الجبلية النائية محدوداً بدرجة كبيرة. ففي عام ٢٠١٠، شهدت المناطق الداخلية والمناطق الجبلية الشمالية ودلتا نهر الميكونغ والهضاب الوسطى أدنى مستويات الحصول على المياه النقية (٨٠,٥ في المائة و ٨٢,٨ في المائة على التوالي). وتحققت أعلى مستويات الحصول على المياه النقية في دلتا النهر الأحمر (٩٨,٦ في المائة) وفي الجنوب الشرقي (٩٨,١ في المائة). والفارق الكبير في إمكانية الحصول على المياه المأمونة يزيد من أهمية سياسة الدعم في المناطق المحرومة. ويتجلى نمط مماثل للتفاوت بين الأقاليم في مدى توافر المراحيض الصحية. فنسبة الحصول

(٣٤) الدراسة الاستقصائية بشأن مستويات معيشة الأسر في فييت نام لعام ٢٠١٠، مكتب الإحصاءات العامة.

على المراحل الصحية للفئات الأشد حرماناً لا تصل إلى ٥٠ في المائة، في حين أنها تصل في الأقاليم الأفضل حالاً إلى ٩٠ في المائة^(٣٥).

الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية: الشراكة العالمية من أجل التنمية

٨-١ التقدم المحرز

إن السياسة الخارجية المتعلقة "بالاستقلال والسيادة والتعددية والتنوع" في العلاقات الإقليمية والدولية دفعت فييت نام إلى القيام بدور أكثر نشاطاً في عملية التكامل الدولي. فقد أحرز البلد عدداً من الإنجازات في مجال التعاون الدولي. ففيما يتعلق بالعلاقات المتعددة الأطراف، أصبحت فييت نام عضواً رسمياً في منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٧، وعضواً غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١٠، ترأست رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وانضمت في العام نفسه إلى منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين. واستضافت فييت نام بنجاح عدة مؤتمرات قمة دولية وإقليمية مثل الدورة ١٤ لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٦، والاجتماع الآسيوي الأوروبي في عام ٢٠٠٩، والمنتدى الاقتصادي العالمي التاسع عشر بشأن شرق آسيا في عام ٢٠١٠، والاجتماع السنوي الرابع والأربعين لمصرف التنمية الآسيوي؛ ومؤتمر قمة الأعمال التجارية الثالث لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٣. وفي ما يتعلق بالعلاقات الثنائية، أقامت فييت نام علاقات دبلوماسية مع أكثر من ١٧٠ دولة، ووسعت علاقاتها التجارية مع أكثر من ٢٣٠ بلداً وإقليماً، ووقعت على أكثر من ٩٠ اتفاقاً تجارياً ثنائياً، وحوالي ٦٠ حملة لتشجيع وحماية الاستثمار و ٥٤ اتفاقاً لمنع الازدواج أو التعدد الضريبي، والكثير من اتفاقات التعاون الثقافي الثنائية مع بلدان ومنظمات دولية أخرى^(٣٦).

وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، أدى ارتفاع مستوى الانفتاح التجاري إلى تعزيز النمو الاقتصادي. ومنذ عام ٢٠٠٦، شهدت فييت نام نمواً كبيراً في الصادرات. وبلغ متوسط معدل نمو الصادرات السنوي خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ نسبة ١٧,٢ في المائة سنوياً. بحلول عام ٢٠١١، ازدادت قيمة الصادرات بنسبة ٣٣,٣ في المائة، حيث بلغت ٩٦,٢٦ بليون دولار أمريكي. وارتفع الانفتاح التجاري من ١٥٥,٤ في المائة في عام

(٣٥) الدراسة الاستقصائية بشأن مستويات معيشة الأسر في فييت نام لعام ٢٠١٠، مكتب الإحصاءات العامة.

(٣٦) تقارير وزارات/وكالات اللجنة الوطنية للتعاون الاقتصادي الدولي.

٢٠١٠ إلى ١٦٩,٨ في المائة في عام ٢٠١١^(٣٧). وإلى جانب النمو القوي للصادرات، تعد فييت نام أيضا واحدة من كبار مصدري الأرز والبن والفلفل والكاجو في العالم.

٢-٨ السياسات الوطنية

مع التسليم بالصلة الحيوية بين التجارة وتخفيف الديون والمعونة والتنمية المستدامة التي تعززها الشراكة العالمية الفعالة، أحرزت الحكومة الفيتنامية تقدماً هائلاً في تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية. وتؤكد استراتيجيات الشراكة الوطنية، التي تتماشى مع استراتيجية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، على القدرة التنافسية، والاعتماد على الذات، وتعزيز التكنولوجيا المتقدمة، والعمالة الماهرة، فضلاً عن الكفاءة في استخدام وجذب المعونة الخارجية.

وبغية معالجة الانخفاض الحاد المتوقع حدوثه في المعونة الأجنبية عندما يبلغ البلد مركز البلدان المتوسطة الدخل، تم وضع "توجهات لجذب الاستثمار"، و "إدارة واستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية والقروض التفضيلية للجهات المانحة الأخرى" خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥. ولم تؤد التوجهات إلى إدخال تحسينات شاملة على إطار العمل المؤسسي بشأن إدارة واستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية فحسب، بل تقدم أيضا للهيئات الحكومية المسؤولة بمبادئ توجيهية شاملة تتعلق بتعزيز فعالية الأنشطة الممولة من المساعدة الإنمائية الرسمية.

وفيما يتعلق بالسياسات التجارية، وضعت الحكومة استراتيجية ترمي إلى تشجيع استيراد البضائع وتصديرها للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. وتحدد الاستراتيجية أهداف الحفاظ على معدل نمو صادرات السلع، وفي الوقت نفسه الحد من العجز التجاري لتحقيق توازن تجاري بحلول عام ٢٠٢٠، وتحقيق فائض في الميزان التجاري بحلول عام ٢٠٣٠. وركزت الاستراتيجية بقوة على تعزيز الإنتاج لا سيما إنتاج المنتجات ذات القيمة المضافة العالية من أجل تعزيز القدرة الوطنية على المنافسة في الأسواق العالمية. كما جرى التركيز بقوة على التكامل الاقتصادي الأعمق والأكثر إقداماً على المبادرة. وفيما يتعلق بالدين الوطني، فإن الاستراتيجية المتعلقة بالدين العام والخارجي يهدف، بحلول عام ٢٠٢٠، إلى كفالة تحقيق ميزانية حكومية متوازنة لكفالة الأمن المالي الوطني، وفي الوقت نفسه، سداد التزامات الديون بطريقة لا تؤثر على الالتزامات الدولية للحكومة.

(٣٧) المنظور الاقتصادي لفيت نام، ٢٠١٢-٢٠١٣.

٣-٨ التحديات

على الرغم من أن فييت نام في سبيلها إلى إزالة القيود المفروضة على التجارة كجزء من الاتفاق لدى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فقد واجهت صعوبات متعددة. ففي سوق الصادرات، تزداد الحواجز والتدابير الحمائية التجارية تعقيداً، وتواجه بعض البضائع سياسة الإغراق. وجعلت العولمة الاقتصاد الفيتنامي أكثر عرضة للأزمة الاقتصادية. ولا يزال البلد يواجه مشاكل مثل حصول السلع المصدرة على ميزة نسبية منخفضة، والتكنولوجيا متخلفة، ويوجد نقص حاد في العاملين المهرة ويعتمد الاقتصاد اعتماداً كبيراً على الاستثمار الأجنبي.

الجزء باء - التركيز المواضيعي

”تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانيات الثقافية في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“.

معلومات أساسية

يؤدي تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار دوراً أساسياً في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وفي عصر تتزايد فيه العولمة والتكامل الاقتصادي، فإن إحراز تقدم في مجال العلم والتكنولوجيا يضمن موقعاً جيداً وازدهاراً للبلد في مواجهة المنافسة المتزايدة. ويساهم تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تعزيز الحصول على المعارف، وتعزيز الإنتاجية، وإيجاد الوظائف اللائقة، وتوسيع نطاق الحصول على الرعاية الصحية والأدوية الأساسية، وتحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز تكنولوجيات الطاقة المتجددة للحد من نقص الطاقة والتخفيف من آثار تغير المناخ^(٣٨).

وقد فتحت فييت نام بنشاط سوقها أمام التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي. وباعتماد التقدم التكنولوجي والعلمي باعتباره العنصر الأساسي للتنمية، أكدت حكومة فييت نام على أهمية تشجيع تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار. للانتقال إلى بلد حديث وصناعي. وقد بدأ تحرير قطاع العلم والتكنولوجيا منذ التجديد الاقتصادي منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي. وشكل عام ١٩٩٢ علامة بارزة في تطوير إدارة العلوم والتكنولوجيا التي أحدثت لاحقاً إصلاحات هامة في هيكلية العلم والتكنولوجيا الوطنية. وحدثت

(٣٨) المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٠١٢). تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار: لحة عامة. استعيد في

١٢ آذار/مارس، ٢٠١٣. <http://www.un.org/en/ecosoc/about/science.shtml>

تحسينات كبيرة في تطوير البنية التحتية للعلوم والتكنولوجيا، وشجعت على إجراء البحث والتطوير، وتوسيع نطاق نظام التعليم العالي، وتعزيز القدرات البحثية المحلية. ويتجلى بعض التقدم الملحوظ الذي أُحرز في هذا القطاع في ارتفاع عدد مؤسسات البحث والتطوير في فييت نام من ٥١٩ في عام ١٩٩٥ إلى أكثر من ١٠٠٠ في عام ٢٠٠٨، والزيادة الكبيرة التي تزيد على ثلاثين مرة في عدد براءات الاختراع الممنوحة لتصل إلى ٦٦٦ في عام ٢٠٠٨. وتستند قوة القطاع إلى مجالات مثل علم المناعة وعلم الأحياء المجهرية، والزراعة والعلوم البيولوجية، والرياضيات. ومنذ عام ١٩٩٥، تُدرج فييت نام بين أوائل الفائزين في مؤشر تقييم المعارف الذي وضعه البنك الدولي لما حققته من تحسن كبير على صعيد تكنولوجيا المعلومات والابتكار^(٣٩).

السياسات الوطنية والإنجازات

أتاح التكامل الاقتصادي لفيت نام إمكانية الحصول على مهارات تكنولوجيا علمية متقدمة، والاستفادة من نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو. ويتيح معدل النمو الهائل بأكثر من ٥ في المائة إمكانية زيادة تراكم رأس المال، الذي يؤدي إلى زيادة نسبة الاستثمار في قطاع العلم والتكنولوجيا. ومنذ عام ٢٠٠٠، تبلغ نسبة الميزانية الحكومية المخصصة للعلم والتكنولوجيا ٢ في المائة. ويمثل الاستثمار في البحث والتنمية البالغ في المتوسط ٠,٦ في المائة^(٤٠) من الميزانية الوطنية نسبة مماثلة أو أعلى مما هي في البلدان الأخرى في المنطقة.

وبهدف إدماج العلم والتكنولوجيا، كحافز للنمو الوطني في استراتيجيات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، سُنَّ "القانون المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا"، منذ عام ٢٠٠٠ الذي وفر إطاراً قانونياً لتنظيم وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا^(٤١). وتهدف استراتيجية السنوات العشر للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ لتطوير العلم والتكنولوجيا إلى تحويل العلم والتكنولوجيا إلى قوة دافعة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وبهدف زيادة قيمة التكنولوجيا العالية ومنتجات العلوم التطبيقية إلى نسبة ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي،

(٣٩) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١١). استعراض الابتكار في جنوب شرق آسيا في التقرير القطري للابتكار: فييت نام، كجزء من سلسلة الاستعراضات التي تجريها المنظمة بشأن الابتكار في جنوب شرق آسيا.

(٤٠) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١١). استعراض الابتكار في جنوب شرق آسيا في التقرير القطري للابتكار: فييت نام، كجزء من سلسلة الاستعراضات التي تجريها المنظمة بشأن الابتكار في جنوب شرق آسيا.

(٤١) القانون المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا.

ومعدل نمو العلم والتكنولوجيا إلى ٢٠ في المائة والاستثمار في مجال العلم والتكنولوجيا لأكثر من ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٠.

وقد أطلقت طائفة واسعة من البرامج الوطنية المستهدفة لتحقيق الأهداف الوطنية للعلم والتكنولوجيا. وتشجع هذه البرامج على تطبيق التكنولوجيا المتقدمة، وإقامة مؤسسات في مجال العلم والتكنولوجيا، وتحسين هياكل العلم والتكنولوجيا وتعزيز الموارد البشرية في مجال العلم والتكنولوجيا. ويجري التشجيع على تطبيق أحدث الإنجازات التكنولوجية والعلمية، من حيث الكفاءة استخدام الطاقة والحفظ بقوة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

ويسهم الالتزام السياسي وزيادة اهتمام الدولة ببناء نظام متقدم بشأن العلم والتكنولوجيا للمساهمة في إدخال تحسينات كبيرة على جميع الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، لا سيما في القطاع الزراعي. إن إدخال ابتكارات تكنولوجية متقدمة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية بصورة عامة، وتوفير البذور والسلالات العالية الجودة التي تكفل الأمن الغذائي وتسرع عملية إعادة الهيكلة الزراعية. ومن مستورد تام للمواد الغذائية، أصبحت فييت نام أكبر مصدر للأرز والبن والأغذية الأساسية الأخرى في العالم.

كما تجرى إصلاحات هامة في آلية إدارة العلم والتكنولوجيا. وجرى تحديد دور ومسؤوليات الهيئات الحكومية المعنية بوضوح وأعيد هيكلتها. وتم إيلاء مزيد من الاهتمام لتعيين موظفين في مجال العلم والتكنولوجيا من خلال إجراءات تتسم بالشفافية والمساواة. وتحصل الهيئات المعنية بالعلم والتكنولوجيا على مستوى أعلى من الاستقلالية في القيام بالأنشطة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، الذي يهيئ بيئة ملائمة أكثر لتعزيز معرفة الجمهور بأهمية تطبيق العلم والتكنولوجيا وزيادة أوجه التقدم في مجال العلم والتكنولوجيا.

ويجري تحسين القدرات المحلية للبلد باستمرار. ففي عام ٢٠١٢، كان فييت نام قرابة ٤٧٨ ٠٠٠ طالب جامعي، ووصلت نسبة الطلاب الجامعيين إلى ٢٨٠ طالبا جامعيًا لكل ١٠ ٠٠٠ نسمة^(٤٢). ويقدر عدد معاهد التعليم العالي بنحو ٣٨٠ معهداً في عام ٢٠١٠. وتهدف الحكومة إلى زيادة نسبة الباحثين العلميين والموظفين الفنيين العاملين في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ليصبح تسعة أو عشرة أشخاص لكل ١٠ ٠٠٠ وعلى الأقل ٥ ٠٠٠ مهندس من ذوي المهارات العالية القادرين على الاضطلاع بخطط الإنتاج في المجالات الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥.

(٤٢) مكتب الإحصاءات العامة، ٢٠١٢.

القيود

لا تزال فييت نام متخلفة عن باقي دول العالم. ولم يحقق مستوى التطور في مجال العلم والتكنولوجيا متطلبات النمو الاقتصادي. ويشكل عامل الإنتاجية الإجمالية في فييت نام ما نسبته ٦ في المائة فقط من التغيرات في مستويات الإنتاجية الوطنية، مما يشير إلى أن معظم النمو ناجم عن الزيادات في رأس المال البشري والمالي. ووفقاً لنظام ترتيب القدرة التنافسية الاقتصادية الوطنية القائمة على التكنولوجيا، حصلت فييت نام على أدنى الدرجات مقارنة مع بلدان المنطقة ذات المستوى المماثل من التنمية^(٤٣).

انخفاض الاستثمار والتمويل - إن نسبة الاستثمار من أجل العلم والتكنولوجيا لكل فرد ونسبة الباحثين بالنسبة للسكان في فييت نام منخفضة نسبياً. ويؤدي ضعف التمويل إلى بنى تحتية ضعيفة وقديمة ومرافق قاصرة في معاهد ومؤسسات التعليم العالي، مما يعوق الابتكار لديها وجهودها الرامية إلى تطوير البحوث على المستوى العالمي. وتفتقر معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية في القطاع الخاص إلى المعلومات ولديها قدرة محدودة في الحصول على أحدث التكنولوجيات. إن الشركات الرئيسية التي تستخدم تطبيقات تكنولوجية عالية هي في المقام الأول مؤسسات متعددة الجنسيات أو مؤسسات ذات استثمارات أجنبية.

نقص الموارد البشرية - لا تزال فييت نام تواجه نقصاً في العمال ذوي المهارات العالية في مجال العلم والتكنولوجيا، لا سيما المهندسون والباحثون الشباب الرواد القادرون على إدارة مشاريع بحوث واسعة النطاق. وتنجم هذه الحالة عن سوء حالة الهياكل الأساسية ومرافق البحوث بالإضافة إلى التعويضات غير الجذابة في معظم مؤسسات البحوث العامة. وتؤدي بيئة العمل غير المواتية إلى إحداث حواجز كبيرة أمام دخول الأشخاص ميدان العلم والتكنولوجيا. وإن ظروف العمل السيئة في مؤسسات العلم والتكنولوجيا المحلية تؤدي إلى نزوح شديد في الأدمغة. ويبقى عدد متزايد من الطلاب الفيينناميين من ذوي المؤهلات العالية في الخارج بعد إكمالهم الدراسة في الخارج، مما يؤدي إلى خسائر هائلة في الطاقات البشرية.

آلية الإدارة غير الفعالة - إن الآلية المركزية القائمة في إدارة العلم والتكنولوجيا لا تزال جامدة وغير فعالة. وتولي معظم الأنشطة الإدارية الاهتمام إلى إدارة المدخلات ولا تولي الاهتمام الكافي بنوعية وكفاءة الأنشطة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا. وتقوم وزارة

(٤٣) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١١.

العلم والتكنولوجيا بدور محدود في التنسيق بين السياسات العامة المتعلقة بالابتكارات. ولم تحصل المؤسسات المعنية بالعلم والتكنولوجيا على استقلاليتها الكاملة في وضع استراتيجياتها الإنمائية وخططها المالية فضلا عن توجيه التعاون الدولي.

التوصيات

بغية تعزيز العلم والتكنولوجيا باعتبارهما القوة الدافعة للنمو الاجتماعي - الاقتصادي، ينبغي إعادة النظر في دور القطاع العام في مواصلة الإصلاحات الاقتصادية. وينبغي تحويل دورهما الحالي كعامل مهيمن إلى دور حفاز للتشجيع على الربط بين منتجي الابتكارات والمستهلكين النهائيين. إن إعادة تعريف دور قطاع الدولة في الوثائق القانونية والسياسات الوطنية ضروري من أجل تنقيح أولويات الحكومة في تعبئة الموارد من أجل القطاع غير الحكومي.

وتعد آلية دعم المؤسسات المعنية بالعلم والتكنولوجيا ضرورية أيضا. وينبغي منح مزيد من الاستقلالية إلى المؤسسات لزيادة قدراتها في مجال الموارد البشرية وتعزيز كفاءتها التشغيلية. وتحتاج الشركات المحلية إلى المزيد من الحوافز لزيادة استثمارها في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكارات كإعفاء الضريبي وتمويل الأنشطة ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا بصورة كبيرة.

كما عرض إدخال إصلاحات على آلية الإدارة المالية باعتبارها من المتطلبات الأساسية. وينبغي ألا تقتصر الإصلاحات على توفير آلية لتقديم حوافز لمعالجة "ظاهرة نزوح الأدمغة" فحسب، بل يجب أيضا أن تشمل الآلية المستخدمة لتكليف المنظمات والأفراد بالمشاريع التي تمولها الحكومة. إن حشد الاستثمارات الحالية من أجل العلم والتكنولوجيا من ميزانية الدولة، وكونها لا تزال تخضع إلى الأحكام الواردة في قانون ميزانية الدولة، يشكل عائقا كبيرا لقيام المتلقين بإجراء بحوث مستقلة.

المرفق الإحصائي

المؤشرات

٢٠١٢-٢٠١٠ ٢٠٠٩-٢٠٠٨ ٢٠٠٥ ١٩٩٠

الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع

١	معدل الفقر	٥٨ في المائة (١٩٩٢)	١٩,٥ في المائة (٢٠٠٤)	١٤,٥ في المائة (٢٠٠٨)	١٤,٢ في المائة (٢٠١٠)*
٢	فجوة الفقر	١٨,٤ في المائة (١٩٩٣)	٤,٧ في المائة (٢٠٠٤)	٣,٥ في المائة (٢٠٠٨)	٥,٩ في المائة (٢٠١٠)
٣	سوء التغذية تحت سن الخامسة	٤١ في المائة	٢٥,٣ في المائة	١٨,٩ في المائة (٢٠٠٩)	١٦,٨ في المائة (٢٠١١)

تحقق

الهدف ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

١	صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية	٨٧ في المائة	٩٥ في المائة	٩٧ في المائة (٢٠٠٩)	٩٧,٦٧ في المائة (٢٠١٢)
٢	معدل إتمام التعليم الابتدائي	٨٥,٦ في المائة	٨٨,٥ في المائة (٢٠٠٩)	٩٢,٠٨ في المائة (٢٠١٢)	
٣	صافي معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية	٨١ في المائة	٨٣,١ في المائة (٢٠٠٩)	٨٧,٢٤ في المائة (٢٠١٢)	

الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١	نسبة معدلات التحاق الإناث إلى معدلات التحاق الذكور بالمدارس الابتدائية	٤٧,٧ في المائة (١٩٩٨)	٤٧,٧ في المائة	٤٧,٩ في المائة (٢٠٠٩)	---
٢	نسبة معدلات التحاق الإناث إلى معدلات التحاق الذكور بالمدارس الثانوية	٤٧ في المائة (١٩٩٨)	٤٧,٩ في المائة	٤٨,٥ في المائة (٢٠٠٩)	---
٣	نسبة معدلات التحاق الإناث إلى معدلات التحاق الذكور بالمدارس الثانوية العليا	٤٦,٤ في المائة (١٩٩٨)	٤٨,٩ في المائة	٥٢,٦ في المائة (٢٠٠٩)	---
٤	نسبة ممثلات المرأة في الجمعية الوطنية لقيمت نام	١٨,٤٨ في المائة	٢٥,٧٦ في المائة	٢٤,٤٠ في المائة	(الجمعية الوطنية التاسعة، الفترة ١٩٩٧-١٩٩٢)
٥	نسبة ممثلات المرأة في المجالس الشعبية على مستوى المحافظة	٢١,١ في المائة (٢٠٠٤-١٩٩٩)	٢٣,٩ في المائة (٢٠٠٩-٢٠٠٤)	---	(الجمعية الوطنية الثانية عشرة، الفترة ٢٠١١-٢٠٠٧)
٦	نسبة ممثلات المرأة في المجالس الشعبية على مستوى المقاطعة	٢١ في المائة (٢٠٠٤-١٩٩٩)	٢٣ في المائة (٢٠٠٩-٢٠٠٤)	---	(الجمعية الوطنية الثالثة عشرة، الفترة ٢٠١٦-٢٠١١)

المؤشرات	١٩٩٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١٢
٧ نسبة ممثلات المرأة في المجالس الشعبية على مستوى المنطقة	١٦,١ في المائة (الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٤)	١٩,٥ في المائة (الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩)	---	---
الهدف ٤: تخفيض معدل وفيات الأطفال				
١ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	٥٨ في المائة	٢٧,٣ في المائة	٢٥ في المائة (٢٠٠٩)	٢٣,٣ في المائة (٢٠١١)
٢ معدل الوفيات دون سن الواحدة	٤٤,٤ في المائة	٢٦,٠ في المائة	١٦ في المائة (٢٠٠٩)	١٥,٥ في المائة (٢٠١١)
الهدف ٥: تحسين الصحة النفاسية				
١ معدل الوفيات النفاسية لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء	٢٣٣	٨٠	٦٩ (٢٠٠٩)	٦٧ (٢٠١١) (٤٤)
٢ نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف موظفين طبيين مهرة	٩٢,٧١ في المائة (٢٠٠٦)	٩٤,٨ في المائة (٢٠٠٩)	٩٦,٧ في المائة (٢٠١١)	---
٣ نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة ويستخدمن وسائل منع الحمل	٧٣,٩ في المائة (٢٠٠١)	٨٠ في المائة (٢٠٠٨)	٧٨,٢ في المائة (٢٠١١)	---
٤ نسبة الحوامل اللاتي تُجرى لهن ثلاثة فحوصات طبية على الأقل أثناء الحمل	٨٤,٣ في المائة	٨٦,٤ في المائة (٢٠٠٨)	٨٦,٧ في المائة (٢٠١١)	---
الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض				
١ معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية	---	١٨٧ (٢٠٠٩)	٠,٢٨ في المائة (رقم تقديري لعام ٢٠١١)	٠,٢٨ في المائة (رقم تقديري لعام ٢٠١١)
٢ معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة	---	٧,٨١٢ (٢٠٠٦)	٣٦,٠٠٨ (٢٠٠٩)	---
٣ عدد البالغين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يتعاطون عقاقير مضادة للفيروسات العكوسة	---	٤٢٨ (٢٠٠٦)	١ ٩٨٧ (٢٠٠٩)	---
٤ عدد الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يتعاطون عقاقير مضادة للفيروسات العكوسة	---	٢٩٣,٠٠٠ (٢٠٠٠)	٦٠,٨٦٧ (٢٠٠٩)	---
٥ عدد حالات المصابين بالملاريا	---	٧١ (٢٠٠٠)	٢٧ (٢٠٠٩)	---
٦ عدد وفيات المصابين بالملاريا	---	٦٥ (٢٠٠٧)	٤٦ (٢٠٠٩)	---
٧ نسبة حالات الإصابة بالعصيات الصامدة للحمض لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة	---	---	---	---

(٤٤) الاستعراض السنوي المشترك للحالة الصحية لعام ٢٠١٢.

المؤشرات	١٩٩٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١٢
٨ نسبة المرضى المصابين بالسل الذين تماثلوا للشفاء حديثا		٨٩,٩ في المائة (٢٠٠٧)	٨٩,٨ في المائة (٢٠٠٩)	---
الهدف ٧: كفاءة الاستدامة البيئية				
١ انتشار الغطاء الحرجي	٢٧,٨ في المائة	٣٧ في المائة	٤٠ في المائة (النتيجة التقديرية لعام ٢٠١٠)	٣٩,٧ في المائة (٢٠١١)
٢ نسبة السكان الريفيين الذين تتوافر لديهم إمكانية الحصول على المياه النظيفة	٣٠ في المائة		٧٩ في المائة (٢٠٠٩)	٨٧,٤ في المائة (٢٠١٠)
٣ نسبة الأسر المعيشية الريفية التي تمتلك مراحيض صحية	٢٠ في المائة		٤٣ في المائة (٢٠٠٩)	٦٧,١ في المائة (٢٠١٠)
٤ نسبة الأسر المعيشية التي تعيش في مساكن مؤقتة	٢٢,٧ في المائة (١٩٩٩)		٧,٨ في المائة (٢٠٠٩)	٥,٦ في المائة (٢٠١٠)
الهدف ٨: الشراكة العالمية من أجل التنمية				
١ مجموع الواردات والصادرات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)		٦٩,٢٠٦	١٢٧,٠٤٥	٢٢٨,٣٦٤ (٢٠١٢)
٢ تعهدات المساعدة الإنمائية الرسمية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	٢,٤٠٠ (٢٠٠٠)	٣,٧٤٨	٨,٠٦٤ (٢٠٠٩)	٦,٤٨٦ (٢٠١٢)

ملحوظة - البيانات غير متوفرة.

٢٠١٠* وفقا للمؤشر الحكومي للفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

المراجع

Decision 1489/QĐ-TTg on approval of The National Targeted Program on Sustainable Poverty Reduction 2012–2015.

Economic and Social Council (ECOSOC). (2012). Science, technology and innovation: Overview. Retrieved on March 12th 2013 <http://www.un.org/en/ecosoc/about/science.shtml>.

GSO (2010). Vietnam Household Living Standards Survey 2010.

GSO (2012). STATISTICAL ANNEX_March.

Indochina Research and Consulting (2012). Impact of Program 135 Phase II through the Lens of Baseline and Endline Surveys.

Knowles, J. C., S. Bales, et al. (2008). Health equity in Viet Nam: A situational analysis focused on maternal and child mortality “Equity in Access to Quality Healthcare for Women and Children” Hanoi, Vietnam, UNICEF Vietnam.

Law on Science and Technology.

International Labor Organization and Ministry of Labour, Invalids and Social Affairs (MoLISA) (2009). Vietnam Employment Trends Report 2009.

International Labor Organization and Ministry of Labour, Invalids and Social Affairs (MoLISA) (2010). Vietnam Employment Trends Report 2010.

International Labor Organization and Ministry of Labor, Invalids and Social Affairs (2011), Gender equality and access to decent work in rural areas of Vietnam .

National Committee for AIDS, Drugs and Prostitution Prevention and Control (2012) “Vietnam AIDS response: Progress report 2012. Following up the 2011 Political Declaration on HIV/AIDS”.

National Institute of Nutrition (2010). Summary Report: General Nutrition Survey 2009-2010.

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). (2011). OECD Review of Innovation in Southeast Asia - Country Profile of Innovation: Vietnam, as part of the series OECD Review of Innovation in Southeast Asia .

UNFPA Vietnam (2007). Achieving the Millennium Development Goals: UNFPA’s responses to the needs of Safe Motherhood and Newborn Care in Viet Nam. Hanoi, Vietnam .

UNICEF Vietnam (2010). “The children in Viet Nam”.

- UNICEF Vietnam (2010). An analysis of the situation of children in Vietnam 2010.
- UNICEF Vietnam (2010). An analysis of the situation of children in Vietnam 2010.
- UNICEF Vietnam (2010). An analysis of the situation of children in Vietnam 2010.
- UNICEF Vietnam (2010). An analysis of the situation of children in Vietnam 2010.
- United Nations (2012). Millennium Development Goals Report 2012.
- United Nations Development Programme (UNDP) Vietnam (2010). Millennium Development Goals National Report 2010.
- United Nations Development Programme (UNDP) Vietnam (2011). Social Services for Human Development: Viet Nam Human Development Report 2011.
- United Nations Vietnam (2009). Review of Expanded Program of Immunization (EPI) Vietnam 2009: National EPI Review Report Hanoi.
- United Nations Vietnam (2012). MDG 5 factsheet for Vietnam. Hanoi.
- United Nations Vietnam (2012). MDG 6 factsheet for Vietnam. Hanoi.
- United Nations Vietnam (2012). MDG 6 factsheet for Vietnam. Hanoi.
- USAID (2010). Vietnam: HIV/AIDS Health Profile.
- USAID (2010). Vietnam: HIV/AIDS Health Profile 22.
- Vietnam Academy of Social Sciences (VASS) (2011). Poverty Reduction in Vietnam: Achievements and Challenges (Giảm nghèo ở Việt Nam: Thành tựu và Thách thức). Hanoi.
- National Financial Supervisory Commission (2011). Vietnam Economic Prospects Report 2012-2013.
- Vietnam Ministry of Health (2010). JOINT ANNUAL HEALTH REVIEW 2010: Vietnam's Health System on the Threshold of the Five-year Plan 2011-2015. JAHR Nguyen Quoc Trieu. Hanoi. 04.
- Vietnam Ministry of Health (2010). JOINT ANNUAL HEALTH REVIEW 2010: Vietnam's Health System on the Threshold of the Five-year Plan 2011-2015. JAHR Nguyen Quoc Trieu. Hanoi. 04.
- Vietnam Ministry of Health (2011). Joint Annual Health Review (JAHR) 2011: Strengthening management capacity and reforming health financing to implement the five-year health sector plan 2011-2015 N. T. K. Tien. Hanoi. 05.

Vietnam Ministry of Health (2011). Joint Annual Health Review (JAHR) 2011: Strengthening management capacity and reforming health financing to implement the five-year health sector plan 2011-2015 N. T. K. Tien. Hanoi. 05.

Vietnam Ministry of Health (2012). JOINT ANNUAL HEALTH REVIEW 2012: Improving quality of medical services. JAHR N. T. K. Tien. 06.

World Bank (2012). Well Begun, Not Well Done: Vietnam's Remarkable Progress on Poverty Reduction and the Emerging Challenges. Hanoi.

World Bank, DFID and Belgian Development Cooperation (2011). Vietnam: High quality education for all.
